مجلة اتّحاد الجامعات العربيّة للآداب المجلد 19 العدد 2، 2022، ص ص 371- 403

المسألة المصريّة والصراع الطائفيّ في سورية وجبل لبنان (1831- 1861م)

علاء سعادة* ومصعب الصبيحات**

تاريخ الاستلام 2021/3/16 تاريخ القبول 2021/6/8

https://doi.org/10.51405/19.2.3

ملخّص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوعين مهمين في التاريخ العربي والعثماني وهما: أولاً المسألة المصرية ويقصد بها الصراع الذي دار بين والي مصر محمد علي باشا والدولة العثمانية على حكم ولاية سورية، وقد دام هذه الصراع عقدًا من الزمان في الفترة الواقعة ما بين (1831- 1841م)، وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على نهاية الحكم المصري في ولاية سورية، وسياسة الدولة العثمانية بإخراج المصريين من الأراضي السورية في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861م).

وفي هذا الموضوع ستجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

1- ما الأسباب التي دفعت محمد علي باشا والي الدولة العثمانية إلى الانفصال عنها؟
2- ما موقف الدول الأوروبية تجاه المسألة المصرية؟
3- ما أهم النتائج التي وصلت إليها معاهدة لندن (1840م)؟
4- كيف قام المصريين بإخلاء ولاية سورية؟

أما الموضوع الثاني فهو "الصراع الطائفي في سورية وجبل لبنان"، وبدأ هذه الصراع بعد خروج المصريين من ولاية سورية وجبل لبنان (1841م)، وكان من أهم محركات هذا الصراع السياسة المصرية أثناء حكم المصريين لولاية سورية، وقد ناقش البحث الأسباب التي أدت إلى الصراع الطائفي ما بين "الدروز والموارنة"، وموقف الدولة العثمانية تجاه الثورات التي اندلعت من جبل لبنان عام (1842م) وامتدت إلى ولاية سورية، وحتى تطبيق النظام الأساسي على جبل لبنان عام (1861م).

وفي هذا الموضوع ستجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

1- ما أسباب النزاعات بين الطائفتين الموارنة والدروز، وهل يوجد علاقة للسياسة المصرية في ذلك؟
2- ما موقف الدول الأوروبية، والدولة العثمانية، من الصراع الطائفي في جبل لبنان؟

© جميع الحقوق محفوظة لجمعيّة كلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2022.

* قسم التاريخ والجغرافيا، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
* معلم، وزارة التربية والتعليم، الأردن.

3- هل نظام "القائمقامين" لإدارة النواحي المختلطة في لبنان (1842م)، وجد حلًا لمشكلة الصراع الطائفي في جبل لبنان؟

وقد استند هذا البحث على مجموعة من الوثائق غير المنشورة والمنشورة، وبالإضافة إلى المصادر العربية والمعربة، وأيضاً الدراسات السابقة التي تخص موضوعي البحث، وأشير إلى أهمها في مقدمة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية- ولاية سورية- محمد علي باشا- ثورات جبل لبنان- الصراع الطائفي

مقدّمة

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "المسألة المصرية والصراع الطائفي في ولاية سورية وجبل لبنان (1831- 1861م)"[(1)]، لسبب الترابط بين الصراعين؛ فقد كانت السياسة المصرية أثناء حكمهم لولاية سورية (1831- 1841م)، لها الأثر الكبير في إشعال الصراع الطائفي في جبل لبنان (1841- 1861م)، الذي امتد فيما بعد إلى ولاية سورية.

وقسم موضوع المسألة المصرية إلى خمسة فروع على نهج التسلسل الزماني التاريخي، وجاء الفرع الأول بعنوان: "طموح محمد علي باشا في حكم ولاية سورية، ومحاولة السلطان عبد المجيد الأول في حل المسألة المصرية سلمياً"، ومن ثم الفرع الثاني، وجاء تحت عنوان: "خيانة القبودان أحمد فوزي باشا للدولة العثمانية، وموقف محمد علي باشا من ذلك"، أما الفرع الثالث فجاء تحت عنوان: "موقف الدول الأوروبية تجاه المسألة المصرية"، ومن ثم الفرع الرابع وجاء تحت عنوان: "معاهدة لندن (1840م)"، ومن ثم الفرع الخامس، وجاء تحت عنوان: "حرب الدول المتحالفة إنجلترا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا، والدولة العثمانية، ضد محمد علي باشا، وإخلاء الجيش المصري لبلاد الشام، وأهم نتائجها".

أما عن الموضوع الثاني "الصراع الطائفي في ولاية سورية وجبل لبنان"، فقسم إلى فرعين، وهما: أولاً أسباب النزاعات بين الطائفتين "الموارنة والدروز"، وموقف الدول الأوروبية، والدولة العثمانية منه. ثانيًا "نظام القائمقامين لإدارة النواحي المختلطة في جبل لبنان (1842م)" وحتى تطبيق النظام الأساسي عام (1861م).

ومن الدراسات السابقة التي أفاد منها البحث "حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر وموقف الدول الأوروبية منه" للمؤلف عبد الحميد أبو صيني، ولكن هذه الدراسة ركزت على بداية الصراع في عهد السلطان محمود الثاني (1808- 1839م)، وهذا البحث الذي نقدمه اليوم على العكس منه تمامًا فهو يركز على نهاية الصراع في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861م)، كما يبين الآثار التي تركتها السياسة المصرية في ولاية سورية، وانعكاسات تلك الآثار على الصراع الطائفي في سورية وجبل لبنان.

وقد ارتكز الموضوع الأول من البحث "المسألة المصرية" على مجموعة من الوثائق والمصادر العربية والمعربة، وأهمها: الوثائق غير المنشورة؛ محفوظات الملكية المصرية في دار الوثائق القومية في مصر - القاهرة، أما عن الوثائق المنشورة فأهمّها كتاب "الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا" للمؤلف أسد رستم، ويحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الوثائق نقلاً عن الفترة الزمانية الخاصة بالبحث، وكتاب "فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا"، للمؤلف أنطون كتافكو، وهو يحتوي على وثائق تاريخية نقلاً عن تقارير قنصل النمسا في عكا وصيدا (1831- 1841م)، وكتاب "مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا" لمؤلف مجهول.

وارتكز الموضوع الثاني من البحث "الصراع الطائفي في ولاية سورية وجبل لبنان" على مجموعة من المصادر العربية والمعربة وأهمها: كتاب "تاريخ سورية ولبنان وفلسطين" للمؤلف فيليب حتى، وكتاب "بين الدروز والموارنة في ظل حكم الدولة العثمانية" للمؤلف تشارلز تشرشل، وكتاب "مشهد العيان لحوادث سورية ولبنان" للمؤلف مخائيل مشاقة.

أولاً: المسألة المصرية

1- طموح محمد علي باشا، ومحاولة السلطان عبد المجيد الأول لحل المسألة المصرية سلمياً:

بعدما استقر "محمد علي باشا"[2] في ولاية مصر، وانتهى من محو وجود المماليك فيها، بدأ بالعمل على تطوير المؤسسات في الولاية، فعمل على تثبيت أركان الأمن الداخلي لمصر، وإنشاء الجيوش النظامية، وتطوير مؤسسات الولاية في جميع النواحي: الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، والعسكرية. فبعد استقراره والسيطرة على ولاية مصر، بدأ محمد علي باشا يفكر في التوسع، وحكم ولاية سورية؛ لأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وما لها من المزايا الاقتصادية[3].

وقد تعددت أسباب حملة محمد علي باشا على ولاية سورية؛ فيرى بعض المؤرخين أن فرنسا هي التي حرضت محمد علي باشا، وشجعته على الاستقلال عن الدولة العثمانية. وقال آخرون إنّ الدولة العثمانية وعدت محمد علي باشا بولاية البلاد اليونانية، وعندما أتت الظروف المناسبة لإعطائهِ الولاية؛ أخلفت وعدها، وأعطته جزيرة "كريد" مكافأةً له على إخلاصه ومساعدتهِ للدولة العثمانية في حروبها[4].

ولكن، قد تبين طموح محمد علي باشا في وقت أقدم من ذلك، ففي عام (1811م) سجلت محادثة لوالي مصر مع القنصل الفرنسي دروفاتي "Drovetti"، الذي أرسل حديث محمد علي

باشا إلى حكومته، ويقول في المراسلة: "إن محمد علي طامع بباشوية سورية، وقد قال لي في أحد الأيام إنه غير مستبعد حصوله عليها بتضحية بمبلغ من المال يتراوح ما بين سبعة وثمانية ملايين من القروش، يدفعها إلى الخزينة السلطانية، وقد أخذت فكرة الاستقلال تزداد قوة منذ تغلبه على أعدائه، وعلى مشاغبات الجنود والارتباكات التي كانت تسود مالية البلاد"[5].

فمن الواضح أن طموح محمد علي باشا في حكم البلاد السورية قديمٌ منذ عام (1811م)، إلا أنهُ تأخر في التقدم إليها؛ وذلك لانشغالهِ بتقوية مؤسسات الولاية، وعندما انتهى في عام (1828م)؛ بدأ في بناء أسطول جديد لمعاونة الجيش المصري في فتح البلاد السورية، وكان محمد علي باشا على علم بأنّه سيواجه مشاكل في حال تقدمهِ إلى سورية. وفيما يلي المشاكل التي تعرض إليها[6]:

1- مقاومة الدولة العثمانية؛ لأن سورية ولاية مهمة لدى الدولة العثمانية، نظراً لموقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، كما أن محمد علي طالب بحكمها عدة مرات، ورفضت الدولة العثمانية؛ خوفاً من توسع محمد علي وبنائه دولة إسلامية جديدة منافسةَ لها.

2- صعوبة حكم البلاد السورية، لاختلاف أعراق سكانها وديانتهم، وانتشار النظام الإقطاعي، وكثرة أصحاب الامتيازات فيها.

3- تصادم مصلحة محمد علي باشا مع مصالح الدولة الأوروبية.

وعلى الرغم من هذه التصادمات التي كان يتوقعها محمد علي باشا، فإنّه في عام (1831م)، استغل فرصة انشغال القوات العثمانية بإخماد الثورات في البوسنة، وألبانيا، والعراق، وأرسل أول حملة بتاريخ (1831/11/2م) بقيادة ابنه "إبراهيم باشا"[7] إلى عكا، باعتبارها مفتاح بلاد الشام[8]، ومن ثم غزة، ويافا، وحيفا، وسقطت تلك المدن التي مرت بها القوات المصرية دون أية مقاومة، وكان عدد القوات البرية المصرية نحو (30) ألف رجل، و(40) مدفعاً من مدافع الميدان، و(50) مدفعاً من مدافع الحصار، أما عن القوات البحرية، فقد كانت مؤلفة من (23) سفينة حربية، و(17) سفينة نقل[9].

واستقر إبراهيم باشا وجيشه فترة قصيرة في عكا، ومن ثم تقدم إلى المدن السورية، فسقطت على يده حمص في معركة مع الجيش العثماني بتاريخ (1832/7/8م)، ومن ثم سقطت حلب بتاريخ (1832/7/15م) وتلتها دمشق بتاريخ (1832/7/16م)، ومن ثم مضيق بيلان بتاريخ (1832/7/29م)،[10] وبقي إبراهيم باشا مستمراً في الزحف حتى وصل جبال "طوروس" الحد الطبيعي ما بين سورية والأناضول، وبذلك يكون محمد علي باشا قد استولى على ولاية سورية، وقد طلب محمد علي من ابنه إبراهيم باشا وجيوشه، التراجع عن الأناضول بعد توقيع

معاهدة "كوتاهية"[11]، التي أوقفت الحرب الدموية بين الجيشين المصري والعثماني لفترة مؤقتة[12].

وعلى الرغم من توقيع معاهدة كوتاهية بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، فإنّ السلطان قد وقعها مجبراً؛ لضعف الجيش العثماني في تلك الفترة، وبقيت الدولة العثمانية تدعم الثورات، وتحرض الناس على الحكم المصري، حتى عام (1839م)، حيثُ جهز السلطان محمود الثاني جيشه لاسترجاع سورية، واشتبك الجيش العثماني والمصري في سهل نصيبين بتاريخ (1839/6/24م)، وانتهت المعركة بخسارة الجيش العثماني واغتنام الجيش المصري. وتوفي السلطان محمود الثاني (1893/6/3م) دون أن يعرف نتيجة المعركة، وتولى العرش ابنه السلطان عبد المجيد الأول[13].

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الأول العرش عام(1839م)، كانت الحرب مع والي مصر محمد علي باشا قائمة[14]، فأعلن السلطان عن رغبته في وقف الحرب وإيجاد حلٍّ للمسالة المصرية[15]؛ فكتب السلطان بعد توليه السلطنة بفتره قليلة فرماناً لمحمد علي باشا يمدح إدارته في ولاية مصر، وقال السلطان عبد المجيد الأول: "وزيري الحاج محمد علي باشا والي مصر وملحقاتها حالاً أدام الله تعالى إجلاله، ومفاخر القضاة والحكام، معادن الفضائل والكلام، الكائنين تحت إدارة وزيري المشار إليه". وطلب السلطان في هذا الفرمان من محمد علي باشا الالتزام بالقوانين والأنظمة الخاصة بالدولة العثمانية[16].

وقد أرسل السلطان "عاكف أفندي[17]" مندوباً خاصاً إلى مصر لإجراء محادثات مع محمد علي باشا بخصوص الحرب العثمانية المصرية، وعبر عاكف أفندي عن عواطف السلطان عبد المجيد الأول السلمية تجاه ولاية مصر ومحمد علي باشا، كما جاء في المراسلة: "حضرة أفندينا صاحب الشوكة، حضرة مولانا عبد المجيد خان، عند جلوسه، قال: إن الشيء الذي كان واقعاً بين المرحوم والده، وحضرة والي مصر، يقتضي أن يوضع حكم (مضى ما مضى) وأنه لا يريد المحاربة، وأنه سيرسل نيشان إلى حضرة الوالي المشار إليه"[18]. وكان ملخص المراسلة أن السلطان سيمنحهُ ولاية مصر وراثياً[19]. ولكن لم يتم الاتفاق بينهم؛ لطموح محمد علي وإصراره على حكم باقي البلاد العربية، ومن جهة أخرى مطامع الدول الأوروبية التي وقفت ضدّ حصول مثل هذا الاتفاق[20].

2- خيانة القبودان أحمد باشا للدولة العثمانية، وموقف محمد علي باشا:

أدت الحرب مع محمد علي باشا إلى انهيار الدولة العثمانية، وخاصة بعد انتصار الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا في معركة "نصيبين" (1839م)[21]، فقد أصبحت الدولة العثمانية بدون جيش منتظم، وبدون أسطول بحري بفعل "القبودان أحمد فوزي باشا"[22]، الذي سلم

الأسطول البحري لوالي مصر محمد علي باشا[23]، في تاريخ (7/14 / 1839م)[24]. ويذكر المؤرخ "محمد فريد بك"[25]، أن سبب فعل القبودان أحمد باشا بتسليم المراكب الحربية؛ هو تولية "خسرو باشا"[26]، منصب الصدارة العظمى، الذي كان والياً على مصر في السابق، وخرج منها بناءً على رغبة الأهالي والعلماء[27]. كما أن القبودان أحمد فوزي باشا كانت تجمعه علاقة صداقة قوية بمحمد علي باشا، فتخوف من الحرب مع صديقه[28]، ورأى في محمد علي قوة يصد بها الدول الأوروبية خاصة بعد نتائج معركة "نصيبين"[29].

وعندما استلم محمد علي باشا الأسطول البحري من القبودان أحمد فوزي، ردت عليه قناصل الدول الكبرى، بأنه يجب عليه إعادة الأسطول إلى الدولة العثمانية؛ حتى لا يعتبر مساهماً في الخيانة، والحفاظ على سمعته، ولكن رد محمد علي على هذا بأنه لا ينوي الاستئثار بالأسطول، ولكنه يبقيه عربوناً للشروط التي سيقدمها إلى الدولة العثمانية. وبذلك استغل محمد علي ضعف الدولة العثمانية التي بقيت دون أسطولها البحري، بالإضافة إلى خسارتها في معركة "نصيبين"، ووضع محمد علي شروطًا للصلح، وأرسلها إلى السلطان عبد المجيد الأول، وأبرز هذه الشروط، أن يمنحه السلطان "سورية ونواحي طوروس وشبه جزيرة العرب ومصر"، حكماً وراثياً له ولذريته، كما طالب بإقصاء خسرو باشا، من منصبه لشدة كرهه لهُ، واتهمهُ بالخيانة العظمى، وأنه ينوي القضاء على الإسلام[30].

وبعد مرور عدة أشهر من المناقشات والحوارات والزيارات، بقي محمد علي باشا متمسكاً بطموحه، ولم يرد تقديم أي تنازلات عن أية منطقة سيطر عليها. فعندما تدخلت الدول الكبرى في حل المسألة المصرية، رأى محمد علي باشا تحيز الدول الأوروبية (إنجلترا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا) للدولة العثمانية خطراً عليه، فأصبح يبحث عن وجود حل للمسألة المصرية سلمياً، دون تدخل الدول الأوروبية بينه وبين السلطان العثماني. فأرسل محمد علي مندوباً خاصاً، للسلطان العثماني يحمل الهدايا ويهنئه بعيد ميلاد ابنته، ويعبر عن ولائه وانتمائه المطلق للدولة العثمانية، وكلّفه محمد علي أن يقترح على السلطان السماح لابنه "سعيد باشا"[31] قائد القوات البحرية، الدخول إلى العاصمة لتسليم الأسطول العثماني[32]، كما أنه تكلم مع السلطان بمحادثات سرية بخصوص إعادة "أضنة"[33]، وزيادة خراج سورية، بشرط أن لا تتدخل الدول الأوروبية بينهم، فكان رد السلطان على هذا أنه لا يعمل إلا بالاتفاق مع حلفائه (إنجلترا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا)، وذلك لعدم ثقته بالوالي المصري[34].

3- موقف الدول الأوروبية، تجاه المسألة المصرية:

إنَّ انتصار محمد علي باشا وطموحه في حكم البلاد العربية "مصر والسودان وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية" لفتَ انتباه الدول الأوروبية، كما تخوفت بعضها من زحف الجيوش المصرية

تجاههم، وخاصة أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت لم يبقَ لديها القوات المسلحة الكافية لتدافع عن نفسها[35]. كما تخوفت الدول الأوروبية من زحف إبراهيم باشا نحو القسطنطينية فترسل روسيا جيوشها لمحاربته بناءً على المعاهدة الدفاعية[36] "هنكار إسكله سي"[37]، المتفق عليها مسبقاً في عهد السلطان محمود الثاني وروسيا، فاجتمع قناصل الدول الأوروبية الخمسة: "روسيا، وبروسيا، وفرنسا، وإنجلترا، والنمسا"، وتم الاتفاق بينهم على كتابة لائحة مشتركة، وإرسالها إلى السلطان عبد المجيد الأول يطالبون فيها بعدم اتّخاذ أي إجراء في مسألة مصر ومحمد علي باشا دون علمهم، وأنهم جاهزون لحل هذه الأزمة، والتوسط بينه وبين محمد علي باشا. ووافقَ السلطان عبد المجيد الأول على هذه اللائحة المشتركة بتاريخ (1839/7/30م)، واجتمع القناصل عند الصدر الأعظم لتداول حل للمسألة المصرية والدولة العثمانية[38].

حينها، بدأت المنافسة بين الدولة الأوروبية وأطماعها في الأراضي العثمانية، وكان لكل دولة رأيها وفق مصالحها الشخصية، فروسيا استغلت الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على الدولة العثمانية بناءً على المعاهدة الدفاعية المتفق عليها بين الدولتين، أما فرنسا فكانت تخشى الاتفاقية الدفاعية بين روسيا والدولة العثمانية، كما أنها ترغب في أن يكون لها قطاعات بحرية في المضائق البحرية التي انفردت بها روسيا[39]. ووقفت فرنسا معاكسة لروسيا؛ فهي تريد حكم محمد علي باشا والياً لمصر، وحاكماً على بلاد الشام والجزيرة العربية؛ لاتفاقية "كوتاهية"، ونتيجة معركة "نصيبين"[40]. فأعلنت فرنسا دعمها التام لوالي مصر محمد علي باشا[41].

أما عن إنجلترا فمنذ البداية أعلنت عداءها لمحمد علي باشا، وأرادت المحافظة على سلطة الدولة العثمانية، وكانت ترى أن فرض هيبة الدولة العثمانية يكون باسترداد سورية الطبيعية، وإخضاع والي مصر محمد علي الذي تمرد على سلطة الدولة العثمانية. ومن جهة أخرى كانت إنجلترا متخوفة من قوة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام؛ فهذه المناطق بجانب طريق الهند المستعمرة لإنجلترا، كما أن إنجلترا تخوفت من مخططات محمد علي في البحر الأحمر والخليج العربي[42]، وتمسكت برد الأسطول التركي[43]، الذي سلمه أحمد فوزي باشا لمصر؛ فإن اندماجه مع الأسطول المصري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا[44].

أما عن النمسا وبروسا فلم تكن لديهما أطماع استعمارية كما هو حال فرنسا وإنجلترا، وكانت تخيفهما قوة محمد علي باشا، ويرون فيها الخطر على أوروبا، إن تقدمَ وسيطر على الدولة العثمانية، فوقف وزير النمسا " كليمنس فورست فون مترنيخ" " Metternich klemens furst 1 von"[45]، إلى جانب الدولة العثمانية؛ وكان ينظر إلى حكم محمد علي باشا نظرة المتمرد على الدولة العثمانية، ويبحث عن عدم إعطاء روسيا المجال الكامل في التدخل في شؤون الدولة العثمانية، لأن ذلك يشكل خطراً على النمسا، أما عن بروسيا فكانت ترغب في

المحافظة على السلم، وعدم اللجوء إلى الحرب الأوروبية، كما أن مَلكها كان يكره فرنسا لأسباب قومية ويفتعل مناهضتها سياسياً[46].

وقد اختلفت الدول الأوروبية بشأن المسألة المصرية بعد تقديم اللائحة المشتركة للدولة العثمانية، والموافقة عليها، فطالبت إنجلترا وفرنسا الدولة العثمانية، السماح لمراكبها بالمرور في المضيق البحري " بوغاز الدردنيل وبوغاز البوسفور"[47]؛ لحمايتها من روسيا ومصر عند الضرورة، وكان هذا الطلب يناهض معاهدة "هنكار إسكله سي" الدفاعية. فسمع السفير الروسي بهذا الأمر، وأعلن أنّه سوف يقطع علاقاته السياسية بالدولة العثمانية إذا تم هذا الأمر[48].

كما ردت النمسا على فرنسا وإنجلترا، أن طلبهما مخل بسلم أوروبا وأنهما لو أصرّتا عليه فإنهما ستخرجان من التحالف الذي تم الاتفاق عليه في اللائحة المشتركة، وتحتفظ لنفسها بحرية العمل. فلما علم السلطان عبد المجيد الأول بذلك الأمر رفض طلب إنجلترا وفرنسا؛ خوفاً من أن تزداد الأمور شدة. فطالب وزير النمسا مترنيخ عقد مؤتمر في "فيينا" أو "لندن"، لإتمام النقاشات حول المسألة المصرية، وإيجاد حل للخلاف بين الدول الأوروبية، فرفضت فرنسا وإنجلترا؛ لعدم ثقتهم في الوزير النمساوي. كما رفضت روسيا؛ لأنها لا تريد المساومة على المعاهدة الدفاعية "هنكار إسكله سي"[49].

وبقيت الدول الأوروبية على خلاف بشأن المسألة المصرية عدة شهور، حتى تدخل الوزير البريطاني "فيسكونت بالميرستون الثالث" "3rd Viscount Palmerston"، وعزم على حل المسالة المصرية، وفقاً للشروط الإنجليزيّة، فنجح في عقد تحالف بين أربع دول: إنجلترا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا، وتعهدت فيه الدول المتحالفة بأن تدافع عن الأراضي العثمانية، وأن تجبر محمد علي باشا على التخلي عن بلاد الشام، وإبقائهِ والياً على مصر وفلسطين باستثناء مدينة "عكا"[50].

4- معاهدة لندن (1840/7/15م):

أرسلت فرنسا لوالي مصر محمد علي باشا، بأن لا يقبل مطالب الدولة العثمانية وإنجلترا، وطلبت أن يقوي مركزه في بلاد الشام، وألا يقدم أية تنازلات لهم، وأن فرنسا جاهزة للدفاع عنه، فعندما علم الوزير الإنجليزي "بالمرستون"[51] "Palmerston" بهذا الأمر، بذل جهده في الاتفاق مع روسيا، وبروسيا، والنمسا، لإرجاع محمد علي باشا إلى الحدود المصرية، وإلزامه بالقوة إن لم يرضَ. وبناءً على طلب الوزير النمساوي "دي مترنيخ" في عقد مؤتمر في "لندن" تمت الموافقة من قبل الدول الأربعة دون فرنسا[52]، وافتتح المؤتمر في (1840/7/15م)[53]، ونجحت إنجلترا في عقد اتفاق "معاهدة لندن" مع الدول الأوروبية دون فرنسا، وصدّق مندوب

الباب العالي عليها. وكان الهدف من المؤتمر وضع حد نهائي لطموح محمد علي باشا، واسترجاع ما استولى عليه من ممتلكات الدولة العثمانية[54].

وكانت أهم بنود معاهدة لندن بين الدول المتحالفة (إنجلترا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا، والدولة العثمانية) ما يلي:

1- أن يلتزم محمد علي باشا بإرجاع ما أخذه من الدولة العثمانية، ويحتفظ لنفسه بالجزء الجنوبي من سورية[55]، وعدم دخول "عكا"، وفي المقابل يدفع محمد علي وخلفاؤه من بعده جزية سنوية، يحددها السلطان العثماني، بحسب المناطق التي سيتم إدارتها، ويقر بأن القوات المصرية البرية والبحرية جزءٌ من قوات الدولة العثمانية، وأنها أعدت لخدمتها[56].

2- السماح لإنجلترا والنمسا في محاصرة بلاد الشام، ومساعدة كل من أراد خلع الطاعة المصرية، والرجوع إلى الدولة العثمانية[57]، ومعنى ذلك التحريض على العصيان المدني[58].

3- في حال إذا تقدمت الجيوش المصرية إلى القسطنطينية، يسمح للدول المتحالفة بدخول مراكبها الحربية مياه "البوسفور"، مع التحفظ على عدم دخول المنطقة في حال السلم. كما يجب على الدول التي وقّع مندوبوها على هذا الاتفاق، أن تصدق عليه في مدة لا تزيد على شهرين، ويكون الاجتماع التالي في مدينة "لندن"[59].

ونتيجةً لهذه المعاهدة اقترح السلطان عبد المجيد الأول على محمد علي، أن يبقي له حكم مصر وراثياً[60]، ويدير مدى حياته جنوب سورية، وفق خط يمتد من الرأس الأبيض "رأس الناقورة" في البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة طبرية، وفي المقابل وجوب إخلاء ما تبقى من سورية، وأضنة، وكاندي، وشبه جزيرة العرب، مع تسليم الأسطول البحري الذي سلمهُ القبودان العثماني أحمد فوزي باشا للجيش المصري، وقد صادقت الدول المتحالفة على هذا الاقتراح، مع إعطاء الوالي المصري محمد علي باشا مهلة عشرة أيام لتنفيذه[61].

وفي حال رفض محمد علي الاقتراح الذي قدمه السلطان، أو مرور أول عشرة أيام من دون تحرك؛ يحق للسلطان العثماني بحسب ما تم في المعاهدة، تقليص مساحة حكم محمد علي لتشمل مصر فقط[62]، ويحرم من إدارة عكا، ومن ثم يمنح عشرة أيام أخرى[63]، وإذا مرت هذه الفترة دون قبول شروط السلطان العثماني يحق للسلطان حرمانه من ولاية مصر[64].

ومن الواضح أن الدول الأوروبية عامة وإنجلترا خاصة كانت تتسابق لتنفيذ بنود معاهدة لندن (1840م)، فمن المعروف أن الدول الأوروبية – دائماً - كانت تخاف من توسع الدولة العثمانية، وبالمحاربة مع الدولة العثمانية، ضد واليها محمد علي باشا، رأت الدول الأوروبية سلامتها في المستقبل، فتطبيق معاهدة لندن (1840م) حدت تطور قوة محمد علي باشا، ومنعته من تكوين دولة منافسة، بالإضافة إلى إضعاف نفوذ الدولة العثمانية.

5- حرب الدول المتحالفة ضد محمد علي باشا، وإخلاء الجيش المصري لبلاد الشام:

بعد اتفاق الدول المتحالفة على بنود معاهدة لندن وتصديقها، أرسل السلطان عبد المجيد الأول لوالي مصر، يطلب منه إعادة ما أخذه من الدولة العثمانية، وأن يحتفظ لنفسه بالجزء الجنوبي من سورية[65]، وما تم الاتفاق عليه في معاهدة لندن. وكان السلطان يرغب في إيجاد حل سلمي دون اللجوء لحرب دموية، ولكن محمد علي باشا رفض التنازل، وكان من ضمن بنود الاتفاقية، في حال رفض محمد علي باشا تسليم سورية أن تجبره الدول المتحالفة بالقوة[66].

وقد استغلت إنجلترا فرصة رفض محمد علي باشا، وسرعان ما بدأت بتنفيذ بنود معاهدة لندن، فأمرت أسطولها البحري بضرب الثغور السورية، والاشتراك مع الجيش العثماني في احتلالها، وفي تاريخ (1840/8/28م)[67]، جاءت القوات البحرية المتحالفة (إنجلترا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا) إلى بيروت بقيادة "الأميرال روبرت ستوبفورد" "Robert stopford"[68]، الذي أرسل إلى إبراهيم باشا بوجوب إخلاء بيروت، فرفض القائد المصري هذا الأمر[69].

وبدأت مدافع التحالف بضرب المدينة حتى تهدمت أكثر مبانيها[70]. وكان الجيش المصري في ذلك الوقت يفوق عدد الجيوش المتحالفة، وكان مجهّزًا بكامل التجهيزات، ولكن نشبت الثورة الشعبية التي زرعتها دول التحالف في سورية ولبنان وجهزتها، بتوزيع السلاح على الأهالي؛ لخلع طاعة المصريين ومحاربتهم[71]، فأدى ذلك إلى إضعاف موقف الجيش المصري حيث أصبح يحارب على الاتجاهين، وبذلك قطعت مواصلات الجيش المصري بين مختلف الطرق إثر هجمات الأهالي عليهم[72].

وفي تشرين الأول من عام (1840م)، اشتبكت قوات الدول المتحالفة مع الجيش المصري، واستولت على "جبيل" شمالي بيروت، و"البتروان"، وسقطت بيروت في معركة "بحر صاف"، فترك الجيش المصري "طرابلس"، و"صيدا"، و"صور"، دون قتال[73]، فبقيت عكا تقاوم حتى أطلقت جيوش الدول المتحالفة القذائف عليها لمدة ثلاث ساعات، فأصابت مستودع بارود الجيش المصري، وحدث انفجار كبير، وقتل العديد من الجنود، فانسحب الجيش المصري من المدينة، واحتلتها الدول المتحالفة في اليوم التالي[74].

وبسقوط عكا رأى محمد علي باشا أن فرنسا غير قادرة على محاربة الدول المتحالفة معه، وأن الخسائر تزداد يوماً تلو الآخر، فأمر إبراهيم باشا بالانسحاب بالجيوش إلى الإسكندرية، وكان ذلك إثر تهديد من الأميرال الإنجليزي "نابييه" "Napier" بضرب الإسكندرية[75]، ومعرفة محمد علي باشا أنه لا يستطيع الاستمرار والصمود، فوقع على الاتفاقية التي تنص على بقائهِ في مصر فقط، بتاريخ (1840/11/27م)، وأصدر محمد علي باشا مرسوماً بعد يومين يقضي بالخروج الفوري من بلاد الشام، فجمع إبراهيم باشا جيشه في دمشق، وتوجه جنوباً عبر الأردن مبتعداً عن

السواحل التي احتلتها الدول المتحالفة، فوصل مصر محملاً بالخسائر، بجيش عدده (24) ألف من أصل (60) ألف، وكان ذلك إثر الجوع والعطش، والجهد، وهجمات سكان المناطق التي مر بها القائد المصري أثناء رجوعه[76].

وبذلك أصبحت السيطرة للدول المتحالفة[77]، فاقترح الوزير البريطاني "بالمرستون" على الدول المتحالفة عزل محمد علي عن مصر وإخراجه من الأراضي المصرية، فوافقت على هذا الاقتراح روسيا، ورفضت النمسا وبروسيا الاقتراح لترضية فرنسا، وخوفاً من حدوث حربٍ بين الدول الأوروبية[78].

وانتهت الأزمة المصرية بفرمان السلطان عبد المجيد الأول بتاريخ (1841/2/13م)[79]، الذي جاء فيه "أن سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث، بشروط معلومة، وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً على ولاية مصر مقاطعات النوبة، ودار فور، وكردفان، وسنار، وجميع توابعها، وملحقاتها الخارجة عن مصر، ولكن بغير حق التوارث، فبقوة الاختبار والحكمة، التي امتزتم بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات، وترتيب شؤونها، بما يوافق عدالتنا، وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين، وترسلون في كل عام قائمة إلى بابنا العالي، حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها" [80].

وقد كان انضمام فرنسا فيما بعد إلى معاهدة لندن بتاريخ (1841/3/15م)، بداية جديدة لعودة التضامن الأوروبي فيما يخص المسألة الشرقية، فعندما انتهت المسألة المصرية العثمانية، عقدت الدول" فرنسا، وإنجلترا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا، والدولة العثمانية"، اتفاقية جماعية بتاريخ (1841/7/13م)[81]، أطلق عليها اتفاقية لندن الخاصة بالمضائق "convention of London regarding the straits"[82]، وكان السبب المباشر لإبرام هذه الاتفاقية دولتا إنجلترا وفرنسا، وكان الهدف من ذلك إسقاط الامتيازات التي حصلت عليها روسيا في معاهدة "هنكار إسكله سي" المتفق عليها مسبقاً بين روسيا والدولة العثمانية[83].

ونصت الاتفاقية على وجود التنظيم الكلي للمضائق البحرية التابعة للدولة العثمانية، والاتفاق على استخداماتها بين الدول المشاركة في المؤتمر، وبذلك تم تحريم دخول السفن الحربية إلى المضائق، ما دامت الدولة العثمانية بحال السلم، ويحق للسلطان العثماني السماح للسفن الحربية الخفيفة بالمرور، وذلك لحماية الشخصيات المهمة، والمستهدفة، من وزراء، وقناصل، وملوك[84]. وتم الاتفاق بين الدول، وأغلقت جميع الممرات البحرية بوجه الدول الأوروبية، حتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914م)[85].

تركَ الحكم المصري في ولاية سورية العديد من التغيرات والآثار في جميع النواحي الإدارية والاجتماعية والعمرانية، فمثلاً: كانت ضربات إبراهيم باشا للزعامات والإقطاعيين قد علمت سكان

المنطقة التواصل ما بين الشعب والدولة، وأن لا سلطة للإقطاعيّين والزعامات، وتمكن سكان المدينة في تلك الفترة من توسيع أعمالهم في الريف، واستثمر الفلّاح أرضه وأضاف أصنافاً زراعيةً جديدةً بفضل الأمن والاستقرار، كما أدى التسامح الديني الذي طبقة إبراهيم باشا إلى إقامة فكرة المساواة بين جميع الطوائف في العبادة والمعاملة والضرائب، وصعب بعد ذلك على الدولة العثمانية العودة إلى التميز الطائفي[86].

ثانياً: الصراع الطائفي في سورية وجبل لبنان، وموقف الدولة العثمانية منه

1- أسباب النزاعات بين الطائفتين الموارنة والدروز، وموقف الدول الأوروبية، والدولة العثمانية منه:

بعد خروج الجيوش المصرية من سورية و"جبل لبنان"[87] في عام (1841م)، ابتدأت النزاعات الطائفية بين "الموارنة"[88] و"الدروز"[89] في جبل لبنان، وقد تعددت الأسباب حول هذه النزاعات التي نتج عنها صدامات دموية، قُتل فيها أعداد كبيرة، من غير ذنب. كانت الأحقاد الدفينة تزداد بشكل بطيء في نفوس كل من الموارنة والدروز، وذلك بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، قام بها إبراهيم باشا عندما بدأ بتعزيز الفتنة، بدعم "الموارنة" لمساعدتهِ بتجريد السلاح من الدروز في فترات الثورة عليه، وذلك لتثبيت حكمه، فكسب "الموارنة" إلى صفه، بإعطائهم الإقطاعات والأموال والمناصب[90]، وبذلك فقد "الدروز" مناصبهم وشأنهم وإقطاعاتهم في أيام الحكم المصري[91].

وأسهمت الحرب المصرية مع الدول المتحالفة (1839 – 1841م) في إشعال هذه الفتنة، حيثُ كانت إنجلترا ترى الأحقاد المدفونة عند الدروز على الحكم المصري، فدعمت الدروز بالسلاح، وشجعتهم على العصيان المدني تجاه الحكم المصري. وبعد ما خرج المصريون من البلاد السورية ولبنان، رجع إليها المنفيون من أمراء وشيوخ وإقطاعيين يطالبون بمناصبهم وأملاكهم القديمة، كما أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت أعطت بعض المناصب والأملاك لمن ساعدها في إخراج المصريين من لبنان، مكافأةً للوفاء والانتماء لها، فكان للموارنة النصيب الأكبر من باقي الطوائف، على الرغم أن الدروز كانوا هم حلفاء الدولة العثمانية، على عكس الموارنة تماماً[92].

وبسبب ذلك، بدأت المشاحنات بين سكان جبل لبنان، وفي أوائل عام (1841م) تقاتل رجل من الموارنة، ورجل من الدروز؛ من أجل طائر حجل، ومن ثم شارك مناصرو كل منهم في القتال، حتى وصل عدد القتلى (17) رجلاً من الدروز، ومن بعد هذه الحادثة تطورت الأمور، وأصبح القتال طائفياً، وعلى مستوى أوسع[93].

وكان موقف الدولة العثمانية متقلّبًا بحسب رغبات الدول التي ساعدتها في الحرب المصرية، فعندما اشتعلت الحرب الدموية بين الدروز والموارنة، عزلت الدولة العثمانية الوالي "بشير الثاني الشهابي"، وأقامت الحكم العثماني المباشر على "جبل لبنان"، فعارض الموارنة على ذلك، وكانت تدعمهم فرنسا، وبذلك لم يتم الحكم العثماني نتيجة ضغط الموارنة على الدولة، وتهديدها في الثورة[94].

فقامت الدولة العثمانية بتعيين "قاسم ملحم الشهابي"، الملقب بـ "بشير الثالث" والياً على جبل لبنان بتاريخ (1841/9/3م)[95]، وبعد شهر من تاريخ تولي بشير الثالث، حدثت معركة دموية بدخول الدروز مجهزين بالأسلحة والفرسان على مركز "دير القمر"[96]، للأخذ بثأرهم من الموارنة فأكثروا القتل في الساحات العامة، وبقي القتال مستمراً ليومين أو أكثر، إلى أن تدخل والي بيروت "سليم باشا"، وبلغ عدد القتلى في هذه المعركة (18) رجلاً من الدروز، و(100) رجل من الموارنة[97].

ومع تدخل سليم باشا لم تنته المعارك بين الطائفتين، حيثُ بقي الدروز يحاصرون دير القمر، مانعين عن الموارنة وصول المؤونة والرجال، وفي هذه الأثناء وصلت الأخبار إلى موارنة "زحلة، وبعبدا، واهدن، وجزين" فجمعوا رجالهم وفرسانهم، وزحفوا للدفاع عن موارنة دير القمر، فاصطدموا في طريقهم بالدروز والفرق العثمانية، وبعد القتال اتّضح أن الفريق سليم باشا وقف إلى جانب الدروز ضد الموارنة؛ وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تريد قمع الاستقلال الذاتي للبنان[98].

فلم ينجح سليم باشا في تصويب الأوضاع بين الطائفتين، وبقي القتال حوالي ثلاثة أشهر، حتى إنّ الدروز قد اشتدت شوكتهم، عندما وقفت القوات العثمانية بصفهم، وأصبحوا يقاتلون من أجل الإطاحة بحكم بشير الثالث، كما أن بعض أمراء الموارنة كانوا يطمعون بحكم جبل لبنان لنفسهم، فعندما أمسك الدروز بشير الثالث أساؤوا المعاملة، ولم يجد من يناصره من موارنة دير القمر[99]، فاضطرت الدولة العثمانية إلى التدخل، وعزل الوالي بشير الثالث وتعيين "عمر باشا النمساوي" حاكماً على جبل لبنان بتاريخ (1842/1/13م)، وبذلك انتهت الإمارة الشهابية في لبنان[100]. فكان كل الترحيب من قبل الدروز للوالي الجديد، ورفض الموارنة الاعتراف به حاكمًا دائمًا لجبل لبنان، فبدأ عمر باشا في القضاء على فكرة إعادة الشهابيين إلى الحكم، فأخذ يقرب من حوله الناس المعادية للشهابيين، وكان ذلك بإعادة المناصب والأملاك التي صُودرت من المشايخ الدروز، ومشايخ الموارنة في عهد الشهابيين[101].

وعمل الوالي الجديد عمر باشا على تعيين عدد من زعماء الطائفتين في بعض المناصب وإفاضة الأموال عليهم، وعرض على الأمير "حيدر أبي اللمع" الذي كان مرشحاً لحكم لبنان بعد

الأمير الشهابي منصب نائب الحاكم، ولكن حيدر رفض هذا المنصب، فعرض عمر باشا المنصب على أمير آخر من الموارنة وهو "بشير أحمد أبي اللمع" الذي اعتنق النصرانية حديثاً، ولم يكن لهُ تلك الشعبية، فقبل هذا الأمير، وأصبح هو العميل الرئيسي للدولة العثمانية بين نصارى جبل لبنان[102].

وبعدما اكتسب عمر باشا النمساوي تأييد أصحاب الإقطاعات في لبنان، سعى إلى الحصول على ولاء عامة السكان، فبدأ باستئجار العملاء من اللبنانيين؛ لكتابة العرائض التي تمدح الحكم العثماني المباشر في المنطقة، كما اشتغل العملاء على جمع التواقيع من سكان لبنان بشتى الطرق والوسائل، فسمع قناصل الدول الأوروبية بذلك، ورفضوا الحكم المباشر على جبل لبنان، وقالوا: "إن هذه الوثائق لا تمثل الرأي العام في لبنان وغير صحيحة"، وكان لقناصل الدول الأوروبية السيطرة على الرأي العام في ذلك الوقت؛ لأن الطوائف اللبنانية قد تعودت على معونة وحماية القناصل منذ أيام الحكم المصري في لبنان[103]، فبدأت المنافسة بين قناصل الدول الأوروبية على احتواء أكبر عدد ممكن من سكان لبنان، واشتد التنافس بين القنصل النمساوي، والقنصل الفرنسي على احتواء الموارنة، وبقية الطوائف الكاثوليكية في لبنان، فاحتوى القنصل الروسي قضية الروم الأرثوذكس، وفرنسا تكفلت بحماية الموارنة، كما أن إنجلترا تكفلت بحماية الدروز، فعملت فرنسا وإنجلترا على تزويد كل طائفة احتوتها بالسلاح. وبعد ذلك بدأ القناصل يطالبون بالحكم الذاتي، وإقامة نظام جديد لحكم لبنان يرضي الدولة العثمانية والدول الأوروبية[104].

وبتحالف الطائفتين مع الدول الأوروبية، أصبحت كل طائفة ترى نفسها الأقوى على الأخرى، وتجهز للأخذ بالثارات القديمة[105]. وكانت الدولتان: إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت تعملان على زرع بذور الشقاق بين الطائفتين، للتدخل بشؤون الدولة العثمانية[106]، أو على الأقل إضعاف الدولة العثمانية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وذلك تحت ستار مساعدة الدولة العثمانية وسكانها في إخماد الفتن[107].

وقد وصلت إلى عمر باشا النمساوي مخابرات تخص الشيوخ الموارنة والدروز المحرضين للفتنة الذين استلموا السلاح من الدول الأوروبية، فاعتقل شيوخ الدروز والموارنة المعارضين ونقلوهم إلى السجن، فاجتمع أتباعهم من موارنة ودروز، وهاجموا المراكز الأمنية، فردت عليهم قوات عمر باشا بالقوة[108]، فرفضت الدول الأوروبية سياسة الوالي وطالبت السلطان عبد المجيد الأول، بمنح سكان الجبل تطبيق الحكم الذاتي لإنهاء الحروب الأهلية[109].

2- نظام "القائمقامين" لإدارة النواحي المختلطة في لبنان (1842م)

أصدرت الدولة العثمانية قراراً في كانون الأول من عام (1842م)، ينص على تقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين شمالية وجنوبية، ووضع لبنان تحت حكم اثنين من أمرائه، الشمالية يتولى

حكمها قائمقام من الموارنة، والجنوبية يتولى حكمها قائمقام من الدروز[110]، ويكون الحد الفاصل بين هاتين المنطقتين طريق الخط السريع "بيروت – دمشق"، ومع وضع هذا النظام واستمرار الدولة العثمانية بتجريد السلاح من الطائفتين؛ بقيت لبنان هادئة حتى عام 1845م، حيث تجددت الثورات والمذابح بين الطائفتين في النواحي المختلطة[111]، بدسائس الفتنة من قبل البطريرك الماروني، الذي استلم من فرنسا والنمسا الأموال؛ لتغطية الفقر الذي وصل إليه النصارى في حوادث الحروب الأهلية، إلا أن البطريرك الماروني خصص هذه الأموال لحرب ثانية، وطلب من جميع أتباعه الأكليروس أن ينشروا بين العامة أن الدروز أعداء الصليب، ويجب أن يمحوا من الأرض أو يطردوا من البلاد. كما طلب البطريرك من أتباعه أن يدفعوا لكل محارب أربعة قروش يومياً؛ وذلك لشراء السلاح والذخيرة[112].

وصلت أخبار تجهيزات النصارى إلى الدروز؛ فعقدوا اجتماعاً لكل مشايخ الدروز عند العائلة الجنبلاطية؛ للرد على حركة الموارنة التي يتم تجهيزها، فطالبوا من الدولة العثمانية الحماية من النصارى، فوافقت الدولة العثمانية على ذلك، وحركت جنودها لحماية الدروز، وحكم الدولة العثمانية من الأمراء الشهابيين، الذين أصبحوا يترأسون قيادة الحملة؛ لإرجاع حكمهم على لبنان، وطموح النصارى في الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية. ففي نيسان من عام (1845م)، بدأ النصارى في الهجوم على مراكز الدروز في مقاطعة الشوف ودمروا (14) قرية، ومن ثم اصطدموا بالجنود العثمانيين الذين كانوا يساعدون الدروز في حربهم، وحاصر الدروز النصارى، وكثر القتل والتعذيب، وسقطت آمال الموارنة والشهابيّين في الحكم، وأصبحوا يبحثون عن النجاة فقط[113].

وبناءً على أحداث عام 1845م، كلف السلطان عبد المجيد الأول، وزيره "شكيب أفندي" بإصدار نظام جديد لجبل لبنان بمساندة الجيش التركي لتطبيق النظام[114]، وكان النظام ينص على كيفية حل النزاعات بين الطائفتين، وتحجيم حقوق مشايخ سكان الجبل في الإقطاعات وزعاماتهم، وتحديد كيفية تنفيذ أوامر الحكومة العثمانية وجمع الضرائب، ويستند هذا النظام إلى التقسيم القديم، بأن يتبع كل من "القائمقامين" إلى والي صيدا. وكان تطبيق نظام شكيب من الناحية الإدارية في المناطق المختلطة في الشكل التالي: يُعين قائمقام درزي، وقائمقام ماروني، ويكون لكل "قائمقام" مجلس مكون من (10) أشخاص: نائب القائمقام، وقاضي، ومستشار عن كل طائفة من الطوائف الخمسة: الدروز، الموارنة، السنة، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس. إلا طائفة الدروز لم يكن لديهم قاضٍ؛ وذلك لعدم اعتراف الدولة العثمانية بالأنظمة الشرعية الخاصة بهم، ولذلك رفض الدروز هذا النظام، ورضيت باقي الطوائف بالأمر الواقع عليهم[115].

وكان المجلس الإداري مكلّفًا بمهمّتين هما: النظر في الأمور المالية من حيث توزيع الضرائب بالتساوي بين كل الطوائف الموجودة في المنطقة، والنظر في القضايا الحقوقية والجنائية، وإن استعصت أي قضيّة أو حصل عدم اتفاق في التصويت بين أعضاء المجلس ترفع المسألة لوالي

صيدا[116]. وعملت الدولة العثمانية على تطبيق نظام "شكيب باشا"، وتمت الموافقة عليه من قبل الدول الأوروبية، ولكن نظام شكيب أفندي لم يكن حلاً جذرياً لتلك الاشتباكات والفتن في جبل لبنان؛ حيث بقيت الدول الأوروبية تتدخل في شؤون لبنان، وكل دولة من الدول تدعم الطائفة التي تراها موافقه لمصالحها، غير أن كل طائفة من الطوائف كانت تخفي العداء للأخرى. والفلاحون أصبحوا أشد وعياً من قبل، وينتظرون الفرصة للتحرر من الزعامات ورجال الإقطاع[117].

وتحت هذه الظروف، وبعد عدة سنوات من إدراج نظام "شكيب أفندي"، حصلت ثورة في عام (1858م) ضد الإقطاعيين والشيوخ، عرفت بحركة "عامة طانيوس"[118]، وكانت هذه الحركة تمهيداً لفتنة (1860م)، التي امتدت إلى دمشق ونواحيها. والواضح أن الدولة العثمانية كانت تريد الصراعات والفتن بين الطوائف والزعامات، والفلاحين في جبل لبنان، ففي كل مرة كانت تتأخر متعمدة في حل النزاعات؛ وذلك لإضعاف نفوذ الزعامات وكل من الشيوخ ورجال الإقطاع التي وجدت في الجبل، ومن ثم تأتي بكل بساطة لتنفيذ حكمها المباشر على جبل لبنان[119].

وفي عام (1860م) اندلعت الفتنة في جبل لبنان من جديد بين الدروز والموارنة، ولكن في هذه المرة كانت التجهيزات أكبر وأكثر، عند كلتا الطائفتين، وامتدت الفتنة إلى دمشق، وأصبح القتال بين المسلمين والنصارى بشكل عام[120]، وكان القتال بشكل أكبر من كل مرة؛ حيث وصل عدد القتلى ما يقارب (10) آلاف شخص، غير الخسائر المادية من ممتلكات عامة وأديرة وكنائس في جبل لبنان ودمشق. وبناءً على ذلك طالبت فرنسا بعقد مؤتمر للنظر في شؤون الفتن والمذابح التي حصلت في جبل لبنان[121].

وقد وافقت الدولة العثمانية على عقد المؤتمر الذي اشتركت فيه الدول الآتية: إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا. وكان الهدف من عقد المؤتمر تصويب أوضاع جبل لبنان، ووقف الصراع الطائفي فيه، وبذلك اتفقت الدول على إنزال جيش يتكون من اثني عشر ألف جندي، فأرسلت فرنسا وحدها ستة آلاف جندي لحماية المسيحيين في لبنان وسورية. وعرف إنزال القوات الفرنسية في الدولة العثمانية، بـ أول قوات حفظ سلام في تاريخ الدولة العثمانية[122].

وبعد إخماد الثورات في لبنان ودمشق، اجتمع "أعضاء المؤتمر"، في عاصمة الدولة العثمانية، لوضع نظام جديد للبنان، وبعد مناقشات وجلسات عديدة، تم الاتفاق بتاريخ (1861/6/9م)، على تطبيق نظام جديد يخص لبنان عرف ب "النظام الأساسي"[123]، وينص هذا النظام على ما يلي[124]:

أولاً: أن يكون جبل لبنان من دون "بيروت، والبقاع، وطرابلس، وصيدا"؛ متصرفية لها استقلالها الداخلي، ويحكمها متصرف مسيحي كاثوليكي لمدة خمس سنوات وقابل للتجديد، ويعينه السلطان بموافقة "الدول الأوروبية"، وشرط أن يكون المتصرف من غير اللبنانيين، وكان أول متصرف في لبنان أرمنياً كاثوليكياً، وهو "داود أفندي". ويعاون المتصرف في شؤون

الحكم مجلس إداري مكون من (12) عضواً من مختلف الطوائف، واتفق على أن يكون أعضاء المجلس: (4) من الموارنة، و(3) من الدروز، و(2) من الروم الأرثوذكس، و(1) من الروم الكاثوليك، و(1) من السنة، و(1) من الشيعة. ومن الواضح أن هذا التقسيم وضع برغبة فرنسا التي بذلت وسعها في الدفاع عن المسيحيين عامة والموارنة خاصة.

ثانياً: بموجب "النظام الأساسي" قسمت أراضي المتصرفية إلى (7) أقضية، يعين على رأس كل قضاء قائمقام يعينه المتصرف بحسب عدد الطائفة الموجود في القضاء. ويندرج تحت كل قضاء عدد من النواحي، وكل ناحية لها مدير يعينه المتصرف، ويندرج تحتها عدد من القرى، ويعين لكل قرية مختار أو شيخ بالانتخاب؛ لإدارة الشؤون المحلية. وبذلك عمل النظام الأساسي على إلغاء الإقطاع، والحفاظ على الأمن في جبل لبنان، حيثُ إن تقسيم الجبل أتاح للمتصرف سهولة السيطرة عليه، وبما أن جبل لبنان أصبح حكمه ذاتياً، كان لهُ موازنة مالية خاصة، تجمع من الضرائب المحلية.

خاتمة

نستنتج من خلال توضيح موضوعي البحث أن الحكم المصري بقي في ولاية سورية ما يقارب عقدًا من الزمان (1831- 1840م)، وفي هذه الفترة أدت الحرب المصرية العثمانية إلى هلاك الكثير من الناس؛ بسبب الحملات والثورات المستمرة، وأسهمت الحرب في ضعف الدولة العثمانية في جميع النواحي، وكانت بداية للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية منذ عقد معاهدة "هنكار إسكله سي" بين روسيا والدولة العثمانية.

وقد أصبح واضحاً التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية منذ اعتلاء السلطان عبد المجيد الأول العرش، وتحالفه معهم ضد المصريين. وبعد خروج المصريين من ولاية سورية لم تستطع الدولة العثمانية تنفيذ أحكامها كما كانت من قبل؛ وذلك لأن الحكم المصري اتبعَ إدارة مختلفة في الحكم، ونادى بالمساواة والعدالة بين الطوائف كافة، فتبع خروج المصريين القتال الطائفي في جبل لبنان، الذي كان من أسبابه سياسة إبراهيم باشا في تحريض الطوائف بعضها على بعض لتثبيت حكمه، وقد كان تباطؤ الدولة العثمانية في حل الخلاف قد سمحَ للدول الأوروبية بالتدخل في الشؤون الداخلة بحجة حماية النصارى، وبذلك تحول القتال إلى طابع ديني، وقد استمر القتال الطائفي عقداً من الزمان، حتى أنزلت فرنسا قواتها لحفظ السلام في المنطقة، وتم الاتفاق على النظام الأساسي الخاص بجبل لبنان.

The Egyptian Issue and the Sectarian Conflict in Syria and Mount Lebanon (1839-1861 AD)

Alaa Saadeh Musab Al-Subaihat, *History Department, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Musab Al-Subaihat, *Teacher, MOE, Jordan.*

Abstract

This study aims to shed light on two important topics in Arab and Ottoman history. The first one is the Egyptian issue, which refers to the conflict that took place between the governor of Egypt, Muhammad Ali Pasha, and the Ottoman Empire over the rule of the province of Syria, and this conflict lasted for a decade (1831-1841 AD). The study focuses in particular on the end of the Egyptian rule in the province of Syria, and the policy of the Ottoman Empire to expel the Egyptians from the Syrian lands during the reign of Sultan Abdul Majid I (1839-1861 AD).

On this topic, the study attempts to address the following questions:

1 -What were the reasons that led Muhammad Ali Pasha, the governor of the Ottoman Empire, to separate from the Empire؟

2 -What is the stance of the European countries towards the Egyptian issue؟

3 -What are the most important results achieved by the Treaty of London (1840 AD)؟

4 -How did the Egyptians evacuate the province of Syria؟

Second, the sectarian conflict in Syria and Mount Lebanon began after the Egyptians left the province of Syria and Mount Lebanon (1841 AD). One of the most important drivers of this conflict was the Egyptian politics during the Egyptians'rule over the state of Syria. This research discusses the reasons that led to the sectarian conflict between the "Druze and Maronites", and it expolores the Ottoman state's stance towards the revolutions that broke out from Mount Lebanon in (1842 AD) and extended to the mandate of Syria, and until the implementation of the Basic Law on Mount Lebanon in (1861 AD).

On this topic, the study attempts to answer the following questions:

1 -What are the causes of the conflicts between the Maronite and Druze sects, and does it have any relation to the Egyptian policy?

2 -What is the position of the European countries and the Ottoman Empire regarding the sectarian conflict in Mount Lebanon?

3 -Did the "Qaymaqam" system for managing mixed areas in Lebanon (1842 AD) find a solution to the problem of sectarian conflict in Mount Lebanon?

This research was based on a group of unpublished and published documents, some Arab and Arabized sources and previous studies related to the two research topics in question.

Keywords: the Ottoman state - the state of Syria - Muhammad Ali Pasha - the revolutions of Mount Lebanon - the sectarian conflict

الهوامش

(1) هذا البحث جزء من رسالة ماجستير نوقشت في جامعة آل البيت، وجاءت تحت عنوان" التنظيمات الإدارية والمالية والعسكرية في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861م)".

(2) **محمد علي باشا الأرناؤوطي** (1769 – 1849م): خديوي مصر والقاهرة، نشأتهُ عسكرياً كانت مع الجيش العثماني، شارك في حرب مصر لطرد الفرنسيّين من أراضيها، وأثبت جدارته ومن ثم تقدم لولاية مصر وكان لهُ كل القبول من الدولة العثمانية، وأهل مصر وعلمائها، وتم توليه مصر عام(1805م)، مع دفع الخراج المتفق عليه للدولة العثمانية، وعندما تولى وجد مصر في أسوأ الأحوال بسبب الحروب التي مرت عليها. فعزم محمد علي على إصلاح مصر بدايةً بترتيب القوانين والأنظمة وتطبيقها على أهلها، وتنظيم الجيش، وإعمار الأرض بالزراعة والأبنية، وإنشاء المدارس العلمية والحربية. وأحضر المعلمين من أوروبا، وسهّل التجارة وأنشأ مصانع السلاح والسفن المحلية. أنشأ محمد علي عصراً جديداً لمصر بدأ فيه من الصفر حتى وصل إلى قمة الازدهار والتطور والتحضر والقوة في فترة قصيرة من عهده؛ البيطار، عبد الرزاق، (ت: 1916م)، حلية البشر في القرن الثالث عشر، ج3، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م، ص1240- 1241.

(3) أبو عز الدين، سليمان، إبراهيم باشا في سوريا، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1929م، ص32.

(4) سرهنك، الميرالاي إسمعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، ط1، المطبعة الأميرية، مصر - بولاق، 1894م، ص244.

(5) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في ولاية سوريا، ص 33.

(6) المرجع نفسه، ص 34، 35، 36.

(7) **إبراهيم باشا بن محمد علي** (ت: 1848م): خديوي مصر والقاهرة، تولى قيادة العساكر وصار لهُ أمر في الإمارة الجندية، توجه هو وعساكره إلى الأراضي الشامية ليضمها إلى حكم مصر، بتوجيهات من والدة والي مصر محمد علي باشا، وتغلب إبراهيم باشا بحرب دموية على العساكر الشامية في مناطق: عكا، وغزة، والقدس، والخليل، ونابلس، وبلاد الساحل؛ البيطار، حلية البشر، ج2، ص15، 29.

(8) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تقديم: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، د.ت، ص47، 48؛ بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت، 2007م، ص151.

(9) المحفوظات الملكية، محفظة رقم 231 وثيقة رقم 35 عابدين، رسالة من محمد منيب إلى ألباشمعاون، (1831/12/3م)؛ كتافكو، أنطون، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن: تقارير قنصل النمسا في عكا وصيدا (1831- 1841م)، عربها وعلق عليها:

الخوري بولص قرألي، مطبعة القديس بولس في حريصا، لبنان - بيروت، 1937م، ص8، 9، 12؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص73، 74.

(10) المحفوظات الملكية، محفظة رقم 236 وثيقة رقم 101 عابدين، رسالة من مجهول إلى مجهول، (1832/7/15م).

(11) **اتفاقية صلح كوتاهية:** تم توقيعها في(1833/4/8م)، بين الدولة العثمانية برئاسة السلطان محمود الثاني، ووالي مصر محمد علي باشا، وكان أبرز بنود الصلح تنازل السلطان محمود الثاني عن كامل بلاد الشام لصالح محمد علي باشا، مقابل خراج سنوي يدفعه محمد علي للدولة العثمانية. وأقر السلطان العثماني بولاية محمد علي باشا على مصر وكريت وكامل سورية الطبيعية وأضنه، وولاية ابنه إبراهيم باشا على جدة؛ عمر، يوسف، الدبلوماسية الفرنسية تجاه المسالة المصرية من بداية الأزمة وحتى معاهدة هونكار إسكلة سي (1831 – 1833م)، مج 11، ع2، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، 2017م، ص56.

(12) كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، ص26، 27، 34، 35؛ أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، مج2، تحقيق: محمود الأنصاري، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا – إسطنبول، 1988م، ص 16، 17؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص 91، 95، 101، 104، 110.

(13) سعادة، علاء كامل، متسلمية نابلس في العهد المصري (1831- 1840م)، ط1، دار البشير، الأردن – عمان، 2009م، ص421، 423.

(14) حليم، إبراهيم بك، التحفة الحليمة في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان - بيروت، 1988م، ص213.

(15) العظمة، عبد العزيز، (ت: 1943م)، مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، رياض الريس للكتب والنشر، إنجلترا - لندن، 1987م، ص171؛ أبو صيني، عبد الحميد، حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر وموقف الدول الأوروبية منه (1831 – 1840م)، ع12، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، 2016م، ص994.

(16) رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، مج4، منشورات الجامعة الأمريكية، لبنان - بيروت، 1934م، ص271.

(17) **عاكف بن محمد أفندي** (1787 – 1845م): من رجال الدولة العثمانية، وشاعر، وأديب عثماني، شغل منصب رئيس الكتاب في الدولة العثمانية، ومن ثم منصب وزير الخارجية، وعزل منها بسبب خلاف مع بعض رجل الدولة، ومن ثم ثبتت براءته وأعاده السلطان لمنصب وزير الداخلية ولم يبق فيه سوى فتره قصيرة لكثرة عداوته مع رجال الدولة العثمانية؛ المصري، حسين مجيب، تاريخ الأدب التركي، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر - القاهرة، 1999م، ص184، 185.

(18) رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية، مج 4، ص268.

(19) بازيلي، قسطنطين، (ت:1884م)، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989م، ص203.

(20) طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، لبنان - بيروت، 2013م، ص364.

(21) مشاقة، مخائيل (ت: 1888م)، وآخرون، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان، د.ن، مصر، 1908م، ص123؛ نصار، حسن محمد، وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، مج4، تحقيق: سمية محمد عبد الله، دينا عادل غراب، ط3، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، 2010م، ص2212؛ طقوش، تاريخ العثمانيين، ص363.

(22) **القبودان:** قائد القوات البحرية، وهي أعلى رتبة عسكرية في القوات البحرية العثمانية. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية – الرياض، 2000م، ص177؛ حلاق وصباغ، حسان وعباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، لبنان- بيروت، 1999م، ص167.

(23) المحفوظات الملكية، دفتر رقم 6 وثيقة رقم 158، رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، (1839/7/17م)؛ سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، ص689؛ كامل، مصطفى، المسألة الشرقية، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، مصر - القاهرة، 2012م، ص66؛ أوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج2، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، تركيا – إسطنبول، 1999م، ص101؛ المغلوث، سامي بن عبد الله، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م، ص580؛ أبو صيني، الصراع العسكري، ص995.

(24) كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، ص28، 29؛ شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -، ج8، ط4، المكتب الإسلامي، لبنان - بيروت، 2000م، ص171؛ حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ص213؛ كولن، صالح، سلاطين الدولة العثمانية، تحقيق: أديب إبراهيم الدباغ وبهاء الدين نعمة الله نوفل، ترجمة: منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر - القاهرة، 2014م، ص 288؛ المغلوث، أطلس تاريخ الدولة العثمانية، ص580؛ بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص205.

(25) **محمد فريد بك:** هو ابن أحمد فريد باشا (1868 – 1919م)، من أصل تركي. ولد في القاهرة وتعلم في مدرستي الألسن والحقوق، وولي نيابة الاستئناف، ثم احترف المحاماة وشغل نفسه في الخدمة العامة، فكان مع مصطفى كامل باشا في كثير من رحلاته إلى الدول الأوروبية. ولما توفي مصطفى كامل انتخب محمد فريد رئيسا للحزب الوطني للدفاع عن مصر عام (1908م) وحبس ونفي عام (1912م) وتنقل كثيراً، مدافعا عن قضية مصر، معلنا ظلامتها، إلى أن توفي ببرلين. ونقل ودفن

في "مصر – القاهرة". وقد أنفق كل ماله في سبيل بلاده. من أشهر كتبه "تاريخ الدولة العلية العثمانية"؛ الزركلي، خير الدين (ت: 1976م)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج6، ط15، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، 2002م، ص328.

(26) **محمد خسرو باشا:** بدأ خدمته في القصر العثماني، وترقى إلى مناصب رفيعة، شغل منصب قائد القوات البحرية في عهد السلطان محمود الثاني، وعمل على إبادة الإنكشارية. كما شغل منصب الصدر أعظم في عهد السلطان عبد المجيد الأول، وكان خسرو على عداوة مع والي مصر محمد علي باشا، ولعب دوراً خطيراً في الحروب التي حصلت بين تركيا ومصر. نصار، الموسوعة العربية الميسرة، مج 3، ص 1439.

(27) فريد بك، محمد، (ت: 1919م)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، لبنان - بيروت،1981م، ص 455؛ حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ص213؛ كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ص289؛ أبو صيني، الصراع العسكري، ص994، 995.

(28) حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ص213.

(29) شاكر، العهد العثماني، ج8، ص171.

(30) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، ص124؛ بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص205، 206؛ أبو صيني، الصراع العسكري، ص995.

(31) **سعيد بن محمد علي باشا:** خديوي مصر وكانت فترة حياته (1822 – 1863م)، عرف سعيد باشا بحبه للعلم واللغات الشرقية، وكان يتحدث الفرنسية بطلاقة، تولى سعيد حكم مصر بعد وفاة ابن أخيه عباس باشا في عام (1854م)، وبقي حاكما لمصر حتى وفاته في عام (1863م)؛ زيدان، جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر – القاهرة، 2012م، ص47- 48.

(32) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 227.

(33) **أضنة:** من المدن الكبرى في الدولة العثمانية، وتقع تحديداً في إسطنبول، وهي مركز الولاية، وتبعد عن البحر المتوسط 25 كم. موستراس، س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة وتعليق: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، لبنان – بيروت، 2002م، ص37.

(34) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 228.

(35) شاكر، العهد العثماني، ج8، ص171.

(36) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص455.

(37) **هنكار إسكله سي:** هي معاهدة دفاعية هجومية وقعتها الدولة العثمانية بتاريخ (8- 7 – 1833م) مع الدولة الروسية، وقد نص بند سري من المعاهدة على إعفاء تركيا من إرسال قوات عسكرية،

وبدلاً من ذلك تعهدت تركيا بإغلاق نهر الدردنيل أمام كل السفن غير الروسية. وكانت مدة المعاهدة ثماني سنوات من تاريخ توقيعها؛ الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر - القاهرة، 1980، ص220.

(38) الدبس، يوسف، (ت: 1907م)، من تاريخ سورية الدنيوي والديني، ج4، مج8، المطبعة العمومية، لبنان- بيروت، 1905م، ص653؛ فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص457؛ العظمة، مرآة الشام، ص171؛ أبو صيني، الصراع العسكري، ص996.

(39) شاكر، محمود، العهد العثماني، ج8، ص 172.

(40) الرفاعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، 1989م، ص 286؛ طقوش، محمد سهيل، ص363.

(41) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، ص10، 11؛ سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، ص690؛ بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 213.

(42) طقوش، محمد سهيل، ص 364.

(43) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 211.

(44) الرفاعي، عصر محمد علي باشا، ص 287.

(45) **كليمنس فورست فون مترنيخ** "Metternich klemens furst 1 von": ولد في كوبلنز بتاريخ (1773/5/15م)، وعمل سياسيًا لصالح دولة النمسا، وشغل منصب وزير الخارجية لفترات طويلة حتى تم عزله من المنصب في عام (1848م)؛ وذلك لمعارضته انتشار الحرية في أوروبا، وبقي مترنيخ في العزلة حتى توفي عام (1859م). الشويلي، نعيم كريم، مترنيخ ودوره السياسي في أوربا (1809 – 1823م)، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بإشراف الدكتور: نوري عبد البخيت، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م، ص1، 11.

(46) طقوش، تاريخ العثمانيين، ص364.

(47) **الدردنيل:** هو ممر مائي دولي، كان لهُ أهمية عسكرية كبيرة للدولة العثمانية؛ فهو معزز من الجانبين بالقلاع المتينة والحصون العالية، ومجهز بالمعدات العسكرية الهائلة لصد أي أسطول بحري مهما كانت قوته، وما يميز هذا الممر أنهُ غير قابل للاستعمار وذلك لعدم وجود القرى في تلك المنطقة. البوسفور: هو ممر مائي يفصل بين قارة آسيا وأوروبا، وهو المخرج الوحيد للبحر الأسود ويوصل بينه وبين بحر مرمرة؛ شكري، م، دليل الأستانة، جرجي غرزوزي، مصر - الإسكندرية، 1909م، ص5- 6.

(48) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 456.

(49) المصدر نفسه، ص 457.

(50) طقوش، تاريخ العثمانيين، ص 366.

(51) **بالمرستون:** يعرف بكنيته بالمرستون واسمه هنري جون تميل سياسي إنجليزي، دخل البرلمان عضواً محافظاً في (1807م)، وعين وزيراً للحربية (1809م)، وانضم عام (1830م) إلى حزب الأحرار الذي عينه وزيراً للخارجية الإنكليزية، ساعد في إخماد الثورات التي اندلعت في البرتغال وإسبانيا، وتحالف مع الدولة العثمانية لوقف زحف جيوش محمد علي باشا في حرب القرم ضد روسيا. أقالتهُ إنجلترا من وزارة الخارجية في عام (1851م)، ومن ثم شغل منصب رئيس وزراء منذ (1855م) حتى وفاته (1865م)؛ نصار، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، ص615.

(52) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 460، 462؛ أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج1، ص102.

(53) الشناوي، الدولة العثمانية، ج1، ص 221؛ كامل، المسألة الشرقية، ص68.

(54) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 230.

(55) شاكر، العهد العثماني، ج8، ص172.

(56) الرفاعي، عصر محمد علي، ص 290، 291؛ مخائيل، مشهد العيان، ص127.

(57) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص462، 463.

(58) شاكر، العهد العثماني، ج8، ص172.

(59) المرجع نفسه، ج8، ص173.

(60) طقوش، تاريخ العثمانين، ص366.

(61) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 231.

(62) علي، محمد كرد، (ت:1953م)، خطط الشام، ج3، ط3، مكتبة النوري، سوريا – دمشق، 1983م، ص64.

(63) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص231.

(64) الرفاعي، عصر محمد علي، ص 291.

(65) الرفاعي، عصر محمد علي باشا، ص 290؛ شاكر، العهد العثماني، ج8، ص172.

(66) المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 336، رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، (1840/1/15م)؛ كامل، المسألة الشرقية، ص68.

(67) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 244.

(68) **روبرت ستوبفورد** "Robert stopford": قائد القوات البحرية التي أرسلتها الدول المتحالفة للإطاحة بالحكم المصري في سورية؛ أرسلان، شكيب، (ت:1946م)، مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه (1800 – 1950م)، إشراف وتحرير: يوسف حسين إيبش، توما توفيق عريضة، يوسف قزما خوري، ط2، الدار التقدّميّة، لبنان، 2011م، ص 26.

(69) الرفاعي، عصر محمد علي، ص297.

(70) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 466؛ الشدياق، طنوس، (ت:1859م)، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج1، تحقيق: فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، لبنان – بيروت، 1969م، ص15؛ مخائيل، مشهد العيان، ص 132.

(71) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 249؛ رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون (1516م – 1916م)، ط2، مطابع الأديب، دمشق، 1993م، ص410.

(72) الرفاعي، عصر محمد علي، ص 298.

(73) علي، خطط الشام، ج3، ص 64.

(74) الرفاعي، عصر محمد علي، ص298، مخائيل، مشهد العيان، ص 136.

(75) المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 553، رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، (1840/11/28م)؛ كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، ص95؛ أبو صيني، الصراع العسكري، ص1005.

(76) المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 562، رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، (1841/1/3م)؛ مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، ص20؛ الدبس، تاريخ سورية، ج4، مج8، ص657؛ العظمة، مرآة الشام، ص 172، 173؛ سعادة، متسلمية نابلس في العهد المصري، ص428، 429.

(77) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 468.

(78) كامل، المسألة الشرقية، ص69.

(79) أرسلان، مدونة الأحداث، ص28.

(80) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 473.

(81) طقوش، تاريخ العثمانيين، ص 368؛ أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج1، ص102.

(82) الشناوي، تاريخ الدولة العثمانية، ج3، ص 223.

(83) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 475؛ شاكر، العهد العثماني، ج8، ص174.

(84) طقوش، تاريخ العثمانيين، ص 369؛ فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 476.

(85) الشناوي، تاريخ الدولة العثمانية، ج3، ص 223.

(86) رافق، العرب والعثمانيون، ص 411؛ أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص 316؛ سعادة، متسلمية نابلس في العهد المصري، ص430.

(87) جبل لبنان: سلسلة جبلية تقع في لبنان الغربية، تبدأ السلسلة من طرابلس وتتجه نحو الجنوب الغربي من البحر؛ موستراس، المعجم الجغرافي، ص230.

(88) **الموارنة:** يعود أصل تسمية الموارنة إلى "مارون القورشي" المعروف بأبي الموارنة، وهو مؤسس الطائفة المارونية التي بدأت تنتشر في لبنان وسورية وآسيا في القرن الرابع الميلادي؛ وذلك بتأثير "مارون القورشي" على عامة الناس بأفكاره وتعاليمه، التي كانت المناهضة للتعاليم النسطورية التي كانت تعترف بأن المسيح إلة وليس إنساناً. وفي القرن التاسع عشر كان الموارنة فئة من المجتمع اللبناني، سكنت بيروت وبعض المدن الساحلية وقرى جبل لبنان، وديانتهم النصرانية ويعتنقون المذهب الكاثوليكي؛ أبي عبد لله، عبد الله، تاريخ الموارنة ومسيحي الشرق عبر العصور، ج2، ط1، دار الملفات، لبنان، ص1997؛ الشناوي، الدولة العثمانية، ج3، ص280.

(89) **الدروز:** يعود أصل الدروز إلى العرب، وسُمُّوا بالدروز نسبة إلى أحمد بن إسماعيل الدرزي (الخياط)، وهو أحد ناشري المذهب في مصر، الذي بلغ ذروة انتشاره في القرن الحادي عشر الميلادي وتحديداً في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، انتشر المذهب الدرزي في الجبال التي كان يصعب الوصول إليها، وأشهر مناطقهم وتجمعاتهم، جنوبي جبل لبنان، ووادي التيم في جبل الشيخ، وفي جبل الدروز في حوران. وفي القرن التاسع عشر أصبح الدروز فئة من المجتمع اللبناني، سكنت في جبل لبنان، ديانتهم الإسلام ومعظمهم يعتنقون المذهب الشيعي، وكانوا من عملاء إنجلترا؛ أبو عز الدين، نجلاء، الدروز في التاريخ، ط1، دار العلم للملايين، لبنان - بيروت، 1985م، ص9، 11؛ الشناوي، الدولة العثمانية، ج3، ص280.

(90) الرفاعي، عصر محمد علي باشا، ص268.

(91) طقوش، تاريخ العثمانيين، ص369، 370.

(92) العظمة، مرآة الشام، ص177؛ علي، خطط الشام، ج3، ص74؛ الشناوي، الدولة العثمانية، ج3، ص279.

(93) الشدياق، أخبار الأعيان، ج2، ص477 – 479؛ الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار للنشر، لبنان – بيروت، 1991م، ص 81.

(94) علي، خطط الشام، ج3، ص 74؛ فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص477؛ زيادة، نقولا، الأعمال الكاملة: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، ج12، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، 2002م، ص71.

(95) حتي، فيليب، (ت:1978م)، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج2، تحقيق: جبرائيل جبور، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق، ط3، دار الثقافة، لبنان - بيروت، 1959م، ص343.

(96) **دير القمر:** قرية في سورية، وتقع تحديداً في جبل لبنان وكانت مركز قضاء الجبل، ومقر إقامة الأمير؛ موستراس، المعجم الجغرافي، ص272.

(97) كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، ص 76، 77؛ مخائيل، مشهد العيان، ص147؛ علي، خطط الشام، ج3، ص 74؛ الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص82.

(98) حتي، تاريخ لبنان وسورية وفلسطين، ج2، ص344.

(99) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص83، 84.

(100) تشرشل، تشارلز، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم العثماني من 1840 إلى 1860، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، 1984م، ص41؛ زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص 71؛ الشدياق، أخبار الأعيان، ج2، 490.

(101) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص86.

(102) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص42؛ الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص87.

(103) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 88.

(104) المرجع نفسه، ص 90، 91.

(105) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 315.

(106) علي، خطط الشام، ج3، ص73، 74.

(107) الشناوي، الدولة العثمانية، ج3، ص 279؛ الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 72.

(108) علي، خطط الشام، ج3، ص 75؛ مخائيل، مشهد العيان، ص152؛ الشدياق، أخبار الأعيان، ج2، ص491.

(109) الشناوي، الدولة العثمانية، ج3، ص281.

(110) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 331؛ فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 478؛ الشدياق، أخبار الأعيان، ج2، ص491، 492.

(111) زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص 71، 332.

(112) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص 50.

(113) المصدر نفسه، ص 51، 52.

(114) بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ص 348؛ تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص53.

(115) زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص72، 73.

(116) فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 479، 480.

(117) زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص74.

(118) حركة طانيوس (1858- 1859م): هي ثورة اجتماعية قادها طانيوس شاهين بدعم من بعض الشيوخ والقادة في جبل لبنان، ضد الإقطاعين والشيوخ احتجاجاً على الضرائب الباهظة، والمظالم التي كانت تقع على الفلاحين، وكان معه عامة الشعب من الفلاحين والكادحين في جبل لبنان، وفي

هذه الثورة اشتدت شوكة طانيوس حتى أعلن نفسه رئيس جمهورية الفلاحين؛ أبو عبد الله، تاريخ الموارنة، ج4، ص47، 48.

(119) زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص74.

(120) سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، ص705؛ أرسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، لبنان - بيروت، 2011م، ص297.

(121) زيادة، أبعاد التاريخ اللبناني، ج12، ص74.

(122) المرجع نفسه، ج12، ص75.

(123) النظام الأساسي: هو نظام اتفق عليه ممثّلو الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية لتصويب أوضاع لبنان، وكان هدف اللجنة المؤلفة من مندوبي الدول الآتية: "إنكلترا، فرنسا، روسيا، بروسيا، النمسا، الدولة العثمانية"، إعادة تنظيم لبنان. وفي النهاية وبعد مناقشات طويلة اتفق أعضاء اللجنة على إن يبقى لبنان سنجقاً عثمانياً لهُ استقلالهُ الداخلي؛ الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، 148.

(124) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص148، 149، 150؛ الأسود، عزتلوا إبراهيم بك، دليل لبنان، ط3، المطبعة العثمانية، لبنان، 1906م، ص12، 13؛ حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج2، ص344، 345، 356.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- المحفوظات الملكية، محفظة رقم 231 وثيقة رقم 35 عابدين.
- المحفوظات الملكية، محفظة رقم 236 وثيقة رقم 101 عابدين.
- المحفوظات الملكية، دفتر رقم 6 وثيقة رقم 158.
- المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 336.
- المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 553.
- المحفوظات الملكية، دفتر رقم 214 وثيقة رقم 562.

ثانياً: الوثائق المنشورة

رستم، أسد، (ت: 1965م)، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا**، مج5، منشورات الجامعة الأمريكية، لبنان- بيروت، 1934م.

كتافكو، أنطون، **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا**، نقلاً عن: تقارير قنصل النمسا في عكا وصيدا (1831- 1841م)، عربها وعلق عليها: الخوري بولص قرألي، مطبعة القديس بولس في حريصا، لبنان - بيروت، 1937م.

مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تقديم: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، د.ت.

ثالثاً: المصادر العربية

أرسلان، شكيب، (ت: 1946م)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، لبنان- بيروت، 2011م.

أرسلان، شكيب، (ت: 1946م)، **مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه (1800 – 1950م)**، إشراف وتحرير: يوسف حسين إيبش، توما توفيق عريضه، يوسف قزما خوري، ط2، الدار التقذمية، لبنان، 2011م.

الأسود، عزتلوا إبراهيم بك (ت: 1940م)، **دليل لبنان**، ط3، المطبعة العثمانية، لبنان، 1906م.

البيطار، عبد الرزاق، (ت: 1916م)، **حلية البشر في القرن الثالث عشر**، ج3، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961م.

حليم، إبراهيم بك، **التحفة الحليمة في تاريخ الدولة العلية**، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان - بيروت، 1988م.

الدبس، يوسف، (ت: 1907م)، **من تاريخ سورية الدنيوي والديني**، ج4، المطبعة العمومية، لبنان - بيروت، 1905م.

الرفاعي، عبد الرحمن، (ت: 1908م)، **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، مصر - القاهرة، 1989م.

الزركلي، خير الدين (ت: 1976م)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج8، ط15، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، 2002م.

زيدان، جرجي، (ت: 1914م) **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، ج2، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر – القاهرة، 2012م.

سرهنك، الميرالاي اسمعيل، (ت: 1924م)، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج2، ط1، المطبعة الأميرية، مصر- بولاق، 1894م.

الشدياق، طنوس، (ت: 1859م)، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ج2، تحقيق: فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، لبنان – بيروت، 1969م.

شكري، م، **دليل الاستانة**، جرجي غرزوزي، مصر- الإسكندرية، 1909م.

العظمة، عبد العزيز، (ت: 1943م)، **مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، رياض الريس للكتب والنشر، إنكلترا - لندن، 1987م.

علي، محمد كرد، (ت: 1953م)، **خطط الشام**، ج6، ط3، مكتبة النوري، سوريا – دمشق، 1983م.

فريد بك، محمد، (ت: 1919م)، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، لبنان- بيروت،1981م.

كامل، مصطفى، (ت: 1908) **المسألة الشرقية**، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، مصر - القاهرة، 2012م.

مشاقة، مخائيل (ت: 1888م)، **مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان**، د.ن، مصر، 1908م.

رابعاً: المصادر المعربة

بازيلي، قسطنطين، (ت: 1884م)، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني**، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، 1989م.

تشرشل، تشارلز (ت: 1869م)، **بين الدروز والموارنة في ظل الحكم العثماني من 1840 إلى 1860**، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، 1984م.

حتي، فيليب، (ت: 1978م)، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ج2، تحقيق: جبرائيل جبور، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق، ط3، دار الثقافة، لبنان - بيروت، 1959م.

خامساً: المراجع العربية:

بيات، فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت، 2007م.

حلاق وصباغ، حسان وعباس، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، ط1، دار العلم للملايين، لبنان - بيروت، 1999م.

رافق، عبد الكريم، **العرب والعثمانيون (1516م – 1916م)**، ط2، مطابع الأديب، دمشق، 1993م.

زيادة، نقولا، **الأعمال الكاملة: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، مج23، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، 2002م.

سعادة، علاء كامل، **متسلمية نابلس في العهد المصري (1831- 1840م)**، ط1، دار البشير، الأردن – عمان، 2009م.

شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -**، ج22، ط4، المكتب الإسلامي، لبنان - بيروت، 2000م.

الشناوي، عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج4، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر - القاهرة، 1980.

الشويلي، نعيم كريم، **مترنيخ ودوره السياسي في أوربا (1809 – 1823م)**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بإشراف الدكتور: نوري عبد البخيت، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006م.

صابان، سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية – الرياض، 2000م.

الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، ط7، دار النهار للنشر، لبنان – بيروت، 1991م.

أبو صيني، محمد، حالة الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وولاية مصر وموقف الدول الأوروبية منه (1831 – 1840م)، ع12، **مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية**، 2016م.

طقوش، محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، لبنان-بيروت، 2013م.

أبو عبد لله، عبد الله، **تاريخ الموارنة ومسيحي الشرق عبر العصور**، ج6، ط1، دار الملفات، لبنان، ص1997.

أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا في سوريا**، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1929م.

أبو عز الدين، نجلاء، **الدروز في التاريخ**، ط1، دار العلم للملايين، لبنان - بيروت، 1985م.

عمر، يوسف، الدبلوماسية الفرنسية تجاه المسالة المصرية من بداية الأزمة وحتى معاهدة هونكار إسكلة سي (1831 – 1833م)، مج 11، ع2، **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، 2017م.

المصري، حسين مجيب، **تاريخ الأدب التركي**، ط1، الدار الثقافية للنشر، مصر - القاهرة، 1999م.

المغلوث، سامي بن عبد الله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبية الإمام الذهبي، الكويت، 2014م.

نصار، حسن محمد، وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج7، تحقيق: سمية محمد عبد الله، دينا عادل غراب، ط3، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، 2010م.

سادساً: المراجع المعربة:

أوزتونا، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، مج2، تحقيق: محمود الأنصاري، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا – إسطنبول، 1988م.

أوغلي، أكمل الدين، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، مج2، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، تركيا – إسطنبول، 1999م.

كولن، صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، تحقيق: أديب إبراهيم الدباغ وبهاء الدين نعمة الله نوفل، ترجمة: منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، مصر - القاهرة، 2014م.

موستراس، س، **المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، ترجمة وتعليق: عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، لبنان – بيروت، 2002م.